او منها او بعض من جهة و بعض من جهة اخرى وللامين فضاعدا من اولاد الام بالتسوية والثاني السدس اذا كان للميت ولد او ولد ابن او اثنان من الاخوة والاخوات فكيف يقول ان الشافعي لم يورث الام انتهى اقول مراد المصنف ان الامامية ذهبوا الى انه اذا انفردت الام مثلا اخذ المال تمامه الثلث بالتسمية والباقي بالرد عليها وكذا في البنت عند انفرادها فلها النصف تسمية والباقي ردا والشافعي لم يذهب الى ذلك بل جعل الباقي من الثلث فرالصورتين لبيت المال والاية حجة عليه كما ذكره المصنف فقول الناصب كيف يقول ان الشافعي لم يورث الام مغلط ظاهر الفساد كما لا يخفى ثم نقول ان ظاهر كلام المصنف يدل على ان مخالفة الشافعي مع الامامية في ميراث البنت فقط لا فيه وفي ميراث الام معا وحينئذ السبات الشافعي لم يورث الام دون الثبات انه يورث البنت لا يجدي في دفع ايراد المصنف بل هو غلط آخر فتدبر قال المص رفع الله درجته ذهبت الامامية الى ان المسلم يرث الكافر خلافا للاربعة وقد خالفوا فروعا كثيرة لعموم قوله ﷺ يوصيكم الله في اولادكم وقوله ﷺ يعلو ولا يعلى عليه وقوله ﷺ الاسلام يعلو ولا يعلى عليه وقوله ﷺ الاسلام يزيد ولا ينقص انتهى قال الناصب خفضه الله اقول مذهب الشافعي ان المسلم لا يرث الكافر وبالعكس ويرث الكافر من الكافر لكن لا يرث الذمي من الحربي وبالعكس ودليله على عدم توارث اهل الملتين باينت في الصحاح عن رسول الله ﷺ انه قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وايضا في الصحاح انه قال لا يتوارث اهل ملتين كشتى وايضا الاجماع على ان عليا وجعفرا عليهما السلام لم يرثوا ابا طالب وورثه عقيل فباع الدور وقال رسول الله صلعم وهل ترك لنا عقيل من دور ومادكر من قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فهذا خطاب للمومنين فولد الكافر ليس منا حتى يدخل في قوله يوصيكم الله انتهى اقول احاديث صحاحهم سقام كما مر بيانه مرارا مع ان قوله لا يرث المسلم الكافر في الحديث الاول من اضافات الكاتب وانما المروي عن صاحب الشريعة لا يرث المسلم الكافر المسلم من غير بيان ان ارث المسلم عن الكافر وعدمه واجيب عن الحديث الثاني بانه محمول على نفي التوارث من الجانبين لان التفاعل يقتضي ذلك وهو لا يتاتى بنوته من احد الطرفين وروى الاصحاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يرثهم ولا يرثونه ان الاسلام لم يزده الا عزا في حقه والاجماع الذي ذكر هو انما هو اجماع الناصب والاقابل البيت الذين هم البصر بما فيه مخالفون لذلك

فهو حوا بان عقيلا انما باع تلك الدور ولعدم مبالاته بغصب مال الغير سيما اقاربه واخوانه ولهذا قال علي ﷺ في بعض كلماته انه خليف جاف كما مر في المسئلة الامامة ويويده عدوله ﷺ الى معوية بدل ما ذكر ايضا مايشعر به نقل الناصب من بيعه دار رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا لنفقته انه لم يكن له حق الارث فربيت رسول الله صلعم سيما في حال حيوته صلعم وما من ذكره من ان قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم خطاب للمومنين وولد الكافر ليس منهم حتى يدخل في الخطاب مردود بما مر من ان الكافر مخاطب بالفروع فيكون داخلا في الخطاب المذكور واما الولد فالغرض انه مسلم فهو داخل اتفاقا ومعدود منا قطعا فكيف يقول ان ولد الكافر ليس منا حتى يدخل في الخطاب وهل هذا الكلام الا صادر اعن البهت والاضطراب كما ان سكوته عن التعرض لما استدل المص بالحديث علو الاسلام وما فرعناه صادر عن الفجر وبعضض فر الجواب نعم الاسلام يعلو ولا يعلى عليه كما قال الصادق ﷺ

قال المص رفع الله درجته ذهبت الامامية الى انه لا ميراث بالتعصيب بل انما يرثون بالفرض المسمى او القرابة او السبب من الزوجية والولاء قال الجمهور يرث بالتعصيب وقد خالفوا قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان كما للرجال وقال جابر عن زيد بن ثابت من قضاء الجاهلية ان يورث الرجال دون النساء وقال الله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وانما اذا الاقرب والاقرب اجماعا والبنت اقرب من ابن العم والعم ايضا يلزمهم ان يكون ولد الصلب اضعف سببا من ابن ابن العم كما لو ترك ابنا وثمانية وعشرين بنتا للابن سهمين من ثلثين ولكل بنت سهم ولو ترك عوض الولد ابن ابن ابن عم كان الابن ابن ابن العم عشرة من ثلثين والباقي للبنات انتهى قال الناصب خفضه الله اقول مذهب الشافعي ان ما فضل من ذوي الفروض للعصبات ولو لم يكن التعصيب من اسباب الوراثة لم يظهر فايدة في تعيين الفروض لان الفاضل عن الفرض لازم فان قلت بازد فلم لا تعين اولا ما يستغرق ذوو الفروض والاجماع راجح على توريث ابناء الاعمام دونهم ليسوا من ذوي الفروض واما ما ذكر من الدليل على بطلان التعصيب من قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون فلا شك ان العصبة هم الاقربون وقضاء الجاهلية يقتضي عدم توريث النساء

لا ميراث بالتعصيب عامة